دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: ملاحظات على مجتمع المعرفة في العالم العربي

المصدر: مجلة التنوير

الناشر: مركز التنوير المعرفي

المؤلف الرئيسي: مكاوي، بهاء الدين

المجلد/العدد: ع 4

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2007

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ملاحظات على مجتمع المعرفة في العالم العربي

• د. بهاء الدين مكاوي

• استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، جامعة النيلين، مدير الدراسات والبحوث بالمركز العالمي للدراسات الأفريقية.

■ تمهيد:

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن مجتمع المعرفة حيث عقدت مئات المؤتمرات العلمية والندوات والحلقات النقاشية التي تناولت بالدراسة والتمحيص مجتمع المعرفة: ماهيته، وخصائصه، ومؤشرات قياسه، وأهميته في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد تنامى - في الفترة الأخيرة - الاعتقاد بالدور المحوري والحاسم للمعرفة في رسم حاضر البشرية ومستقبلها، وتوارى - إلى حد كبير - الاعتقاد بأهمية الأصول المادية: العمل ورأس المال، كأساس للتطور والتقدم في المستقبل.

ومنذ مطلع التسعينات من القرن الماضي برز اتجاه ينوِّه بالثورة الرقمية وأثرها على مستقبل البشرية، وذلك إثر الثورة التي حدثت في مجال تكنولوجيا المعلومات خاصة الشبكة الدولية للمعلومات «الإنترنت». لقد أشار علماء من أمثال كريستوفر فريدمان ولوك سوتي وجيوفاني روسي - إلى أنَّ الثورة الرقمية ستكون هي القوة المحركة والدافعة نحو موجة جديدة من الرخاء والنمو الاقتصاديين وهو ما أُعتبر فتحاً تكنولوجياً جديداً(١).

وفي الواقع، فإنّ التنبؤ بظهور مجتمع المعرفة يرجع إلى الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. لقد كتب العالم كولن كلارك في الأربعينيات عن (البنية الصناعية للمجتمعات المعاصرة)، وخلص إلى نتيجة مهمَّة مفادها أن النشاطات الاقتصادية في تلك المجتمعات سوف تتجه تدريجياً نحو الخدمات، وهي ملاحظات ظهرت أكثر وضوحاً وتحديداً في فترة لاحقة في كتابات ماشلوب (١٩٦٢م) وآلان تورين (١٩٦٩م)، ودانيال بال (١٩٧٣م)، ومارك بور (١٩٧٧م).(٢) حيث أشار بعضهم إلى دور المعرفة والمعلومات في مستقبل البشرية.

لكن استخدام المصطلح في الدراسات الاجتماعية وفي أجهزة الإعلام وشيوعه على ألسنة العامة، بدأ يفرض نفسه منذ منتصف التسعينيات. فما الذي أدى إلى ظهور هذا المصطلح؟ ما هو التطور التقاني والاجتماعي الذي قاد إلى ظهوره؟ وما المقصود بمجتمع المعرفة؟ ما هي خصائصه وسماته ومؤشرات قياسه؟ أين يقف العالم العربي من هذا التطور؟ ما هي العقبات التي تواجهه، وكيف يمكن التغلب عليها؟ ما هو مستقبل مجتمع المعرفة في العالم العربي؟

تهدف الورقة للإجابة على هذه التساؤلات، وبالتالي، فهي تهدف إلى التعريف بمجتمع المعرفة: ماهيته وخصائصه، كما ترمي إلى الوقوف على مسار مجتمع المعرفة في العالم العربي، والشوط الذي قطعته البلدان العربية في هذا الصدد. كما تسعى الدراسة إلى استشراف مستقبل مجتمع المعرفة

(١) الصادق رابح، «مجتمع المعلومات: في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم»، سلسلة عالم الفكر، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد ٣٦، (يوليو- سبتمبر) ٢٠٠٧م، ص١٢.

(٢) المرجع السابق ص ١٠٩

في الوطن العربي.

وعليه، فإن هذه الورقة تقوم على ثلاثة محاور رئيسية، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول – مجتمع المعرفة: ماهيته وخصائصه

المحور الثاني – مسار مجتمع المعرفة في العالم العربي

المحور الثالث – مستقبل مجتمع المعرفة في العالم العربي

أولاً: مجتمع المعرفة: ماهيته وخصائصه:

على الرغم من الانتشار الواسع لمصطلح (مجتمع المعرفة)، إلاّ أن هذا المصطلح يعد من أكثر المصطلحات غموضاً والتباساً، فبالإضافة إلى التعريفات الكثيرة الواردة بشأن هذا المصطلح والاختلافات الكبيرة بين العلماء والباحثين حول مدلوله، فإن مما يزيد من غموضه هو وجود مصطلحات أخرى – إلى جانب هذا المصطلح – تشير إلى المعنى نفسه تقريباً، مثل: المجتمع المعرفي، مجتمع المعلومات، المجتمع الشبكي... الخ، وهو ما يزيد المصطلح غموضاً وإبهاماً.

لقد عرّفت اليونسكو مجتمع المعرفة بأنّه: «المجتمع الذي تقوم فيه عمليات النمو والتطور والابتكار على الاستعمال الأمثل للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال»(٣).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فقد عرّفه من خلال تقرير التنمية الإنسانية على أنه هو «ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية بإطراد... (إنه) اعتماد المعرفة مبدأ ناظماً لجماع الحياة البشرية»(٤).

وعرفه بعضهم بأنّه: «المجتمع الذي يسهم بفاعلية في إنتاج المعرفة وتطويرها وليس مجرد إتقان الاستفادة منها، وحسن استعمالها وتوظيفها»(٥).

وعلى الرغم من أن بعضهم يستخدم مصطلح (مجتمع المعلومات) كمرادف لمصطلح (مجتمع المعرفة)، إلا أن هنالك من يميز بينهما بشكل واضح؛ فطبقاً لأبي زيد «يختلف مجتمع المعرفة عن مجتمع المعلومات الذي يقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في أنه (أي مجتمع المعرفة) مجتمع قادر على إنتاج البرمجيات (أشكال المعرفة المختلفة)، وليس فقط استخدام، أو حتى، إنتاج المعدات الصلبة أو الأجهزة التي تستخدم في الحصول على المعرفة» (٦).

ويشير بعضهم إلى أنّ «المعرفة أشمل وأوسع من المعلوماتية نوعاً وكماً؛ فالمعرفة هي استخدام المعلوماتية من أجل منفعة أو فائدة، وبما أن المنفعة شيء نسبي، فلابد إذن لكل معرفة من فلسفة تضع لها محددات المنفعة والفائدة»(٧)

(٣) عوض حاج علي، «منظومة مجتمع المعرفة ودورها في دعم الدخل القومي وتحقيق الأمن الشامل»، مجلة أفكار جديدة، العدد (١٣)، ديسمبر ٢٠٠٥م، ص٦٤.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣م، ص ٥.

(5) http// Pr.Sv. net.December 2006.

(٦) أحمد ابو زيد، المعرفة وصناعة المستقبل، كتاب العربي رقم (٦١)، الكويت، يوليو ٢٠٠٥م، ص١٠١.

(٧) عوض حاج علي، مرجع سابق، ص ٦٣ – ٦٤.

ومع ذلك فإن نظرة على التعريفات السابقة تؤكد على عدم وجود اختلاف جوهري، فكل التعريفات تركز على استخدام المعلومات وتكنولوجيا المعلومات بكفاءة تامة وتوظيفها للنهوض بالمجتمع، ونلاحظ مثلاً، أن تعريف اليونسكو لم يشر بوضوح إلى أهمية (إنتاج) المعرفة وتسويقها، إلاّ أن الاستخدام الأمثل للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات والذي ورد في تعريف اليونسكو يتضمن إنتاجها وتسويقها بما ينعكس على الأوضاع الاقتصادية للدولة، ويشكل جزءاً مقدراً من الناتج القومي الإجمالي.

ولئن اختلف العلماء والباحثون حول تعريف موحد لمجتمع المعرفة، إلاّ أنهم اتفقوا على خصائصه وسماته العامة، ذلك أن هناك ما يشبه الإجماع على أن مجتمع المعرفة يشير إلى وجود مستويات عليا من التعليم والبحث والتنمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهناك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في وصف وقياس مجتمع المعرفة، مثل: مدى الاهتمام بالبحث العلمي والتنمية، والاعتماد على الكمبيوتر والإنترنت، والقدرة التنافسية في مجال وإنتاج ونشر المعرفة (٨).

ولا يكفي حصول مجتمع ما على المعلومات واستخدامها بفاعلية لوصف هذا المجتمع بأنه مجتمع معرفة، بل لابد - لينطبق عليه هذا الوصف - أن يكون منتجاً للمعرفة ومسوقاً لها، وأن يسهم الدخل المتأتي من المعرفة والمعلومات بنصيب معقول في الدخل القومي الإجمالي للدولة المعنية.

وبالتالي لابد، لإطلاق وصف مجتمع معرفة على أي مجتمع، أن تحل المعرفة فيه محل المال ورأس العمل، وكذلك محل التنظيم والإدارة الصناعية، وهو السبب في إطلاق بعضهم على هذه المرحلة اسم مرحلة المجتمع ما بعد الصناعي.

ولعل من أبرز خصائص مجتمع المعرفة الآتي(٩):

١/ وجود مستويات عالية من التعلم الجيد.

٢/ نمو متزايد في قوة العمل التي تملك المعرفة وتستطيع التعامل معها.

٣/ انفتاح أسواق العمل أمام المتفوقين في العلم والتكنولوجيا.

٤/ القدرة على الإنتاج باستخدام الذكاء الصناعي.

٥/ وجود مراكز للبحوث القادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة، والمساعدة في خلق وتوفير المناخ الثقافي الذي يمكنه فهم مغزى التغييرات والتجديدات ويتقبلها ويتجاوب معها.

٦/ انفتاح كبير في نظم الاتصالات والمعلومات، وسرعة كبيرة في الوصول إلى المعلومة المطلوبة.

٧/ التوجه نحو الصناعات ذات الكثافة العلمية العالية على حساب كثافة اليد العاملة.

وتتألف منظومة المعرفة من بنى رمزية تشمل المعطيات والمعلومات

(٨) أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٢.

(٩) المرجع السابق.

والأفكار والإجراءات التي يمتلكها الأفراد والمجتمع ككل. وبالتالي، فهي تنطوي على كل ما يدخل في تشكيل البنى الرمزية مثل التعليم والخبرة المكتسبة حياتياً وعملياً (١٠).

دور مجتمع المعرفة / المعلومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يستخدم الباحث هنا ولأغراض الورقة مصطلحي مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات كمترادفين، ويستخدم عبارة مجتمع المعرفة / المعلومات باعتبار أن التطور المهم في هذا السياق ليس المعرفة ولا المعلومات لأن «المعرفة والمعلومات كانتا دائماً حاضرتين وأساسيتين في أي مجتمع... إن ما يمثل الجدة في عصرنا يكمن في مجموع التكنولوجيات المعلوماتية»(١١)

لقد مرت البشرية بثلاث مراحل رئيسية تمثلت في الآتي:

١/ مرحلة ما قبل الثورة الصناعية:

ركزت هذه المرحلة على الإنتاج المحدود من أجل الاستهلاك الذاتي، وتم التركيز خلال هذه المرحلة – غالباً – على الإنتاج الزراعي والحيواني.

٢/ مرحلة الثورة الصناعية:

تم التركيز خلال هذه المرحلة على الإنتاج الصناعي الوفير Large-Scale Production، وتميز الإنتاج خلال هذه المرحلة بأنه إنتاج للأغراض التجارية وتحقيق الأرباح. وهو ما اقتضى استعمار البلدان الأخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل الحصول على المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة وفتح الأسواق أمام المنتجات الأوربية المصنعة.

٣/ مرحلة ثورة العلوم والتكنولوجيا:

التي انفجرت بصورة واسعة مع نهاية القرن العشرين في المجالات: الالكترونية والنووية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والفضائية.

والشكل أدناه يبين واقع النهضة خلال قرن من الزمان (منذ مطلع القرن العشرين)

شكل (١) يوضح واقع النهضة في قرن

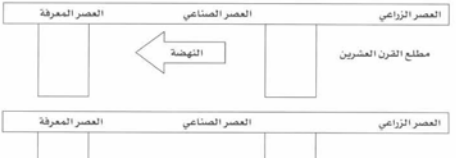

المصدر: د. ميلاد سبعلي. آليات النهضة في زمن العولمة في htpp.//www.ssnp.info.

(١٠) كريم أبو حلاوة. «أين العرب من مجتمع المعرفة»، في: // http www.mokarabat.com

(١١) الصادق رابح، مرجع سابق، ص١٤.

لقد أدى التطور في المجال التكنولوجي إلى تمكين الإنسان من السيطرة على الطبيعة بصورة غير مسبوقة فقد بدأت الثورة المعلوماتية بصناعة الحاسوب في منتصف القرن الماضي، ومثلت صناعة الحواسيب الثورة الثالثة – بعد الكتابة والطباعة – في مجال المعلومات، وأمكن بفضل هذه الحواسيب تخزين كميات وافرة من المعلومات وتصنيفها والاستفادة منها.

لقد أصبحت المعلومات هي العنصر الأساسي في الحياة الاقتصادية، وغدت تكنولوجيا المعلومات – وليس رأس المال أو القوى العاملة – هي أساس النمو الاقتصادي.

لقد تحولت المجتمعات الصناعية إلى مجتمعات قائمة على إنتاج المعلومات وتوزيعها، وأصبح قطاع الخدمات لا الصناعة – كما تنبأ كلارك وماشلوب وآلان تورين ومارك – هو الأكثر أهمية في الوقت الراهن، واستقطب قطاع الخدمات ٧٥٪ من العمال، ٦٦٪ منهم في قطاع المعلومات وحده.

لقد أصبح إسهام هذا القطاع واضحاً في الدخل القومي، وأصبحت نسبته فيه تزداد باضطراد على حساب القطاعات الأخرى. لقد تحول الاقتصاد العيني الذي كان سائداً في السابق إلى اقتصاد رمزي، وأدّى التطور الذي حدث في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى القفز فوق الحواجز والمسافات والحدود، وذلك من خلال الفضائيات، والإنترنت، والهواتف النقالة، والفاكس، وانعكست الزيادة في هذا القطاع على حجم التجارة العالمية بشكل عام خلال العقدين الأخيرين.

تغيرت معايير تقييم السلعة بفضل هذه التطورات، وأصبح تقييم السلعة «لا يتم فقط حسب ما يدخل في تكوينها من مواد خام، أو ما بذل في إنتاجها من جهد، أو ما انفق عليها من رأسمال، وإنما حسب المعرفة التي أدت إلى ابتكار تلك السلعة وإنتاجها. فالمعرفة تعتبر أهم عامل في الإنتاج، ومن هذه الناحية فإنها تفوق رأس المال والجهد المبذول في العمل، فالذي يحدد قيمة السلعة المعرفية إذن هو – في المحل الأول – الابتكار والفكر الكامن وراء إبداع تلك السلعة وإنتاجها»(١٢)

إن الأهمية الاقتصادية لمجتمع المعرفة تكمن – كما سبقت الإشارة – إلى أن المعرفة أصبحت سلعة تباع وتشترى. وقد عبر أحد المفكرين الأمريكيين عن ذلك بقوله «إن المعرفة التي لا تباع ولا تشترى هي معرفة عديمة الجدوى» وبالتالي ظهرت مقولات جديدة تتحدث عن (اقتصاديات المعرفة) و(اقتصاديات المعلومات)... الخ.

وبالتالي لابد أن تنتج المعرفة بهدف بيعها والاستفادة من عائداتها في زيادة الدخل القومي. بل إن إنتاج المعرفة (وتسويقها) هو من الشروط اللازمة لوصف مجتمع ما بأنه مجتمع معرفة / معلومات.

إن المعلومات كمورد اقتصادي لها خصوصيتها وإيجابياتها (١٣) التي تتمثل

(١٢) أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص ١٠٠.
(١٣) كليب سعيد كليب، «اقتصاد المعرفة والأمن الاقتصادي العربي»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٣، يوليو ٢٠٠٣م، ص ٢٨، ٢٩.

في الآتي:

١/ المعلومات تتوافر . عادة . بشكل كبير يفوق الطلب عليها، وبالتالي فإنها لا تعاني من مشكلة الندرة. وتصبح قيمة المعلومة عالية أو متدنية استناداً إلى فائدتها وجدواها والعائد منها، وليس على أساس العرض وقانونه.

٢/ إنها لا تفنى عند استعمالها مثل الموارد الأخرى المادية، بل إن استهلاكها يزيد من قيمتها، كما أنها تتجدد إلى ما لا نهاية، ويمكن استخدامها من قبل عدد كبير من الناس في وقت واحد. كما أنها لا تتطلب تكاليف كبيرة من الطاقة والموارد الطبيعية، وهي - بالتالي - منخفضة التكاليف، كما أنها منتجات صديقة للبيئة لأنها لا تترك نفايات ملوثة للبيئة.

٣/ هي - خلافاً للموارد الأخرى - تكاد تكون مشاعة عالمياً، ورغم محاولات الدول السيطرة عليها وإخضاعها لقوانين الملكية الفكرية، فإنها تقع خارج سيطرة الدول والحكومات والشركات، بما يؤدي إلى انتشارها والاستفادة منها بأقل تكلفة.

٤/ كما أن المعلومات، رغم اتساعها، فهي قابلة للتجزئة، والضغط، والتكثيف، والدمج، والتلخيص. كما أنها سهلة النقل، وسهلة التخزين في الإسطوانات والأقراص المدمجة.

ثانياً - مجتمع المعرفة في العالم العربي:

على الرغم من مضي أكثر من ثلاث سنوات على صدور تقرير التنمية الإنسانية العربية الخاص بمجتمع المعرفة في الوطن العربي، إلاّ أنّ هذا التقرير لا يزال هو أفضل المراجع فيما يتعلق بالتعليم ومجتمع المعرفة في العالم العربي.

لقد أشار تقرير التنمية الإنسانية البشرية للعام ٢٠٠٢م إلى أنّ العالم العربي يعاني من ثلاث نواقص أساسية، هي: التعليم والحرية وتمكين المرأة، وخلص ذلك التقرير إلى ضرورة تأسيس المجتمعات العربية على الآتي:

١/ الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية؛ باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح المحقق للتنمية الإنسانية.

٢/ تمكين المرأة العربية عبر إتاحة جميع الفرص، خاصة تلك الْمُمكّنة من بناء القدرات البشرية للبنات والنساء على قدم المساواة مع (أشقائهن) الذكور.

٣/ تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة في جميع صنوف النشاط المجتمعي، وصولاً إلى تعظيم الرفاه الإنساني في المنطقة.

وبناء على ذلك، تقرر أن يفرد كل تقرير من تقارير الأعوام الثلاثة اللاحقة لمناقشة موضوع واحد من هذه الموضوعات الثلاثة. لذلك جاء التقرير الصادر عام ٢٠٠٣م - والذي نحن بصدد استعراض بعض أجزائه هنا - ليتناول بالدراسة موضوع التعليم ومجتمع المعرفة في الوطن العربي. وجاء التقرير الصادر عام

٢٠٠٤م لمناقش قضية الحرية في العالم العربي، بينما صدر التقرير الثالث عام ٢٠٠٥م، وخصص لمناقشة أوضاع المرأة في العالم العربي وسبل تمكينها: سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

مجتمع المعرفة في تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣م:

يبدأ التقرير بتقديم تعريف لمجتمع المعرفة على أنه «المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها».

ثم يشير التقرير إلى أن أخطر مشاكل التعليم في العالم العربي تتمثل في نوعية التعليم، الأمر الذي يتطلب معالجة متكاملة تشمل مكوناته الرئيسية (السياسات التعليمية . المدرسين . شروط عمل المدربين . المناهج الدراسية . ومنهجيات التعليم).

ومن خلال التقرير تتكشف حقائق في منتهى الخطورة منها (١٤):

١/ إن العالم العربي ينفق ما لا يزيد على ٢٪ من إجمالي الدخل القومي على التعليم، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بإنفاق الدول المتقدمة في هذا المجال، والذي يتراوح بين ٣ – ٣,٢٪، خاصة، وقد أشار التقرير إلى أنّ أغلب هذه الأموال – على قلتها – تدفع كرواتب للعاملين في حقل التعليم.

٢/ يوجد في العالم العربي عالم واحد لكل ألف نسمة، بينما نجد ٤ علماء لكل ألف نسمة في الدول المتقدمة.

٣/ ينخفض عدد الصحف في البلدان العربية إلى أقل من ٥٣ لكل ألف شخص، مقارنة ب٢٨٥ صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتقدمة. كما أن الصحافة العربية – وفقاً للتقرير – هي «محكومة ببيئة تتسم بالتقييد الشديد لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي. وتكشف الممارسات الفعلية في العديد من البلدان العربية أنها كانت مصادرة لهذه الحرية سواء بإغلاق الصحف أو مصادرتها أو تعطيلها».

٤/ تتميز حركة الترجمة في العالم العربي بالركود، ففي مطلع الثمانينات كان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون نسمة هو ٤,٤ كتاب، بينما بلغ العدد ٥١٩ كتاباً في المجر، و٩٢٠كتاباً في أسبانيا لكل مليون شخص. وأشار التقرير إلى أنّ عدد الكتب المترجمة في العالم العربي منذ عهد المأمون هو ١٠,٠٠٠ كتاب، وهو يوازي ما تترجمه أسبانيا في عام واحد.

٥/ لا يزيد عدد العلماء العاملين بالبحث والتطوير في العالم العربي كله عن ٣٧١ لكل مليون نسمة، بينما المعدل العالمي هو ٩٧٩ عالماً لكل مليون نسمة.

٦/ أعداد الكتب المنتجة في العالم العربي لم تتجاوز ١,١٪ من الإنتاج العالمي، رغم أن العرب يمثلون ٥٪ من سكان العالم.

٧/ إنتاج الكتب الأدبية في العالم العربي عام ١٩٩٦م لم يتجاوز ١٩٤٥ كتاباً، وهو يمثل فقط ٠,٨٪ من الإنتاج العالمي، وهو أقل مما أنتجته دول مثل تركيا التي لا يتعدى سكانها ربع سكان البلدان العربية.

(١٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣م.

٨٪ تمثل الكتب الدينية ١٧٪ من عدد الكتب الصادرة في البلدان العربية، بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٥٪ من الكتب الصادرة في مناطق العالم الأخرى.

بالإضافة إلى هذه المعلومات الواردة في ثنايا التقرير، هناك حقائق أوردتها مصادر أخرى تتعلق بمجتمع المعرفة في العالم العربي، منها أن من بين ٣٠٠,٠٠٠ شخص حاصل على الدرجة الجامعية الأولى في عام ٩٥/ ١٩٩٦م، هاجر ٧٠,٠٠٠ شخص إلى الخارج، وأن ١٥,٠٠٠ طبيب غادروا العالم العربي بين عامي ١٩٩٨م و٢٠٠٠م، ولم يعد للعالم العربي أكثر من ١٠٪ من أصل ١٢٠٠ حصلوا على درجة الدكتوراة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي (١٥).

كذلك أشار الباحث عمر كوش إلى أن استخدام اللغة العربية يمثل أقل من ٦ بالألف من مواقع الانترنت، وبرغم سيطرة اللغة الإنجليزية على المواقع (٤٧,٥٪) فإن اللغات الأخرى لها نصيب، حيث تبلغ اللغة الكورية ٤,٤٪، والإيطالية ٣,١٪، والبرتغالية ٢,٥٪. وإن عدد مستخدمي الإنترنت في البلدان العربية بلغ عام(٢٠٠٢م)١٢ مليوناً، أي ما نسبته ٤,٣٪ (١٦).

لقد أوضحت دراسات علمية قامت على إحصائيات دقيقة أن العالم العربي يستورد من الكتب والمنشورات أكثر مما يُصدِّر بكثير.. والجدول أدناه يقارن بين موقف بعض الدول العربية في مجال الكتاب والنشر وبعض الدول المتقدمة.

■ **جدول رقم (١) يوضح حجم صادرات وواردات بعض الدول العربية مقارنة ببعض الدول الغربية في مجال الكتاب والنشر خلال العام ١٩٩٧م**

البلد	التصدير بآلاف الدولارات	الاستيراد بآلاف الدولارات	الموازنة
السعودية	١٠٣٢	٦١٢٧٣	-٦٠٢٤١
عمان	٤٤٦	٣٧٠٣	-٣٢٥٧
تونس	١٣٦٤	١٤٦٤٢	-١٣٢٧٨
المغرب	٨٦٠	٢١٥٤٣	-٢٠٦٨٢
مصر	٤٥٨٨	١٣٣٥٨	-٨٧٧٠
الجزائر	١٧	٩٧١٧	-٩٧٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٩٥٣٨١	١٤٠٦٣٨٠	+٦٨٩٠٠١
فرنسا	٦٠٣٦٩٥	٥٧٢٩١٩	+٣٠٧٦٦
ألمانيا	٨٦١٦٩١	٤٧٤٨٣٠	+٣٨٦٨٦١

• المصدر: المنجي الزيدي، الثقافة والمال: دراسة في مستقبل التنمية الثقافية في العالم العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٩٣، يوليو ٢٠٠٣م، ص٧٠. نقلاً عن إحصائيات اليونسكو لعام ١٩٩٩م (بتصرف).

الواضح من هذا الجدول هو أن استيراد هذه الدول الست أكثر من صادراتها في مجال الكتاب والنشر، وأن مجموع عائدات صادراتها لا يتجاوز ٤,١٪ من

(١٥) محمد سعيد إدريس، «رؤية تحليلية لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣م»، في: منير الحمش (تحرير)، أعمال الحلقة النقاشية حول تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٣م، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية (مركز سوريا)، دمشق ٢٠٠٤م، ص٧٠.

(١٦) عمر كوش، «الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة في موقع كتابة»، بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٣٠م.

عائدات الصادرات الفرنسية في مجال النشر، و١٪ من عائدات الصادرات الألمانية، و٠,٣٪ من عائدات صادرات الولايات المتحدة الأمريكية.

أما موقع العالم العربي في مجال سحب الصحف اليومية فيوضحها الجدول التالي:

■ **جدول رقم (٢)**

إحصائية بسحب الصحف اليومية للعام ١٩٩٦م (حسب المناطق الجغرافية)

المنطقة	عدد الصحف	إجمالي السحب بالمليون	السحب في الألف ساكن
أمريكا	٢٩٣٩	١١١	١٤١
جنوب آسيا	٢٢٩٩	٤٤	٣٣
أمريكا اللاتينية	١٣٠٩	٤٩	١٠١
أفريقيا	٢٢٤	١٢	١٦
شرق آسيا	٤٠٠	١٠٢	٥٦
البلاد العربية	١٤٠	٩,٢	٣٦

● المصدر: المرجع السابق ص٧١.

من الجدول أعلاه، يلاحظ أن عدد الصحف في العالم العربي تساوي ٠,٥٪ من عدد الصحف في أمريكا، ٠,١١٪ من عدد الصحف في أمريكا اللاتينية، و٠,٦٣٪ من عدد الصحف في أفريقيا.

كما يلاحظ أن نسبة سحب الصحف في العالم العربي تساوي ٠,٨٪ منه في أمريكا، و٠,١٩٪ من نسبة سحب الصحف في أمريكا اللاتينية، و٠,٧٧٪ من نسبة السحب في أفريقيا.

أما الجدول أدناه فإنه يوضح نسبة استخدام الانترنت في العالم العربي ومقارنته بمناطق أخرى من العالم.

■ **جدول رقم (٣) يوضح نسب استعمال الإنترنت في العالم**

المنطقة	نسبة مئوية (١٩٩٨م)	نسبة مئوية (٢٠٠٠م)
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٦,٣	٥٤,٣
بلدان (OCDE) ذات الدخل المرتفع خارج الولايات المتحدة	٦,٩	٢٨,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٠,٨	٣,٢
آسيا والمحيط الهادي	٠,٥	٢,٣
مجموعة البلدان المستقلة (أوربا الشرقية)	٠,٨	٣,٩
البلدان العربية	٠,٢	٠,٦
أفريقيا جنوب الصحراء	٠,١	٠,٤
آسيا الجنوبية	٠,٠٤	٠,٤
العالم	٢,٤	٦,٧

● المصدر: المنجي الزيدي، مرجع سابق، ص ٧٣.

● منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

من الجدول السابق يتضح ضعف نسبة الذين يستخدمون الإنترنت في العالم العربي، إذ لم تتجاوز حتى عام ٢٠٠٢م نسبة ٠,٦٪، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بمستخدمي الإنترنت في الولايات المتحدة (٥٤,٣٪)، والبلدان المتقدمة الأخرى (٢٨,٢)، بل إنّ البلدان العربية جاءت في ذيل قائمة المناطق في استخدام الإنترنت؛ حيث لم تأت بعدها سوى أفريقيا جنوب الصحراء (٠,٤٪)، وآسيا الجنوبية (٠,٤٪)، ولا تخفى على القارئ دلالة ذلك فيما يتعلق بالمعرفة ومجتمع المعرفة.

ثالثاً - مستقبل مجتمع المعرفة في العالم العربي:

إن تحقيق مجتمع المعرفة في العالم العربي تواجهه تحديات جسيمة . كما اتضح من خلال الدراسة، وبالتالي فإنّ مستقبل مجتمع المعرفة في الوطن العربي يتوقف على كيفية مجابهة هذه التحديات، وستسعى الدراسة . في هذا القسم . إلى الوقوف عند أهم التحديات التي تواجه مجتمع المعرفة في العالم العربي، وقدرة الدول العربية على مواجهة هذه التحديات.

تحديات مجتمع المعرفة في العالم العربي:

١/ انتشار الأمية:

لعل من نافلة القول إنّه لا يمكن الحديث عن مجتمع المعرفة في ظل سيادة الأمية الأبجدية. «إن العتبة الدنيا الضرورية للحاق بمجتمع المعرفة والمعلومات تقتضي التخلص من الأمية الأبجدية وتخفيض الأمية التكنولوجية إلى مستوى ٢٠٪ على الأقل من مجمل السكان» (١٧).

إلاّ أنّ واقع العالم العربي يشير إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الأميّة في البلدان العربية. لقد أشارت دراسات علمية صادرة عن المنظمة العربية للثقافة والعلوم إلى أنّ عدد الأميين في العالم العربي وصل - في العام ٢٠٠٥م-، إلى ٧٠ مليونًا، وأنّ نصف سكان العالم العربي ممن تجاوزوا سن الـ١٥ سنة أميّون، وتبلغ نسبة الأمية في العالم العربي إلى الربع (١٨)، وهي بلا شك نسبة كبيرة؛ ما يتطلب جهوداً مضنية من أجل القضاء عليها، وبالتالي الحديث عن مجتمع المعرفة. إنّ الأميّة تُعدّ أكبر التحديات التي تواجه تحقيق مجتمع المعرفة في العالم العربي.

٢/ عدم قناعة المسؤولين بأهمية مجتمع المعرفة:

إنّ قناعة المسؤولين وصناع القرار بأهمية مجتمع المعرفة وضرورة تحقيقه في العالم العربي - تُعدّ هي الأساس الذي ينهض عليه هذا المجتمع؛ ذلك أنّ الوصول إلى مجتمع المعرفة يتطلب تخطيطاً إستراتيجياً للوصول إليه، وما لم تؤمن القيادة السياسية بأهميته وتدرجه في إطار إستراتيجيتها وخططها القومية فلا سبيل للوصول إليه.

إنّ النسبة المتدنية من الدخل القومي التي تخصصها البلدان العربية للتعليم (٢٪ يدفع أغلبها كرواتب)، لهي أكبر دليل على عدم قناعة القيادات العربية

(١٧) كريم أبو حلاوة. أين العرب من مجتمع المعرفة ؟ في //http www.mokarabat.com

(١٨)صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٥٥٧ بتاريخ ٢٧/ يناير ٢٠٠٥م.

بأهمية هذا الأمر، أو عدم الوعي به أصلاً.

إنّ التحدي الأكبر هنا هو إقناع القيادات السياسية بأهمية تحقيق مجتمع المعرفة، وإدراكها بأنّ ذلك يتطلب التخطيط له مسبقاً في صميم الخطط القومية، والاهتمام بنوعية التعليم والتركيز على التعليم التقني، والعمل على إعداد المعلم المؤهل، وتوفير البنية الأساسية القوية للتعليم...الخ.

كما يجب على الدولة أن تعمل على بث الوعي المعرفي، والتذكير بأهمية العلم والمعرفة، والتأكيد على استمرار العملية التعليمية طوال حياة الفرد.

٣/ نوعية التعليم:

لا تشير الزيادة الكمية في أعداد الطلاب وعدد المدارس والمعلمين إلى السير في اتجاه مجتمع المعرفة. إن الذي يشير إلى ذلك هو نوعية التعليم، وقدرات المعلم، وطرق التدريس، ووسائل التعليم، ورسالة التعليم.

إن مشكلة التعليم في العالم العربي تتمثل في رداءة نوعيته، وبعده عن حاجة السوق، وعدم مواكبته للواقع، فضلاً عن عدم توافر البنية الأساسية للتعليم، وغياب الحرية اللازمة لإجراء البحوث العلمية، وبالتالي فإن توفير التعليم الجيد، المرتبط باحتياجات سوق العمل، المواكب للتطورات العالمية في هذا الصدد، والذي تتوفر له الحرية اللازمة هو أهم التحديات التي تواجه مجتمع المعرفة في العالم العربي.

٤/ ضعف الموارد وتدني النسبة المخصصة للتعليم:

إذا استثنينا دول مجلس التعاون الخليجي× والجماهيرية الليبية، فإنه يمكن القول بأن أغلب دول العالم العربي تعاني من شح الموارد، وحتى بالنسبة للدول الغنية المذكورة، فإنّ الواقع يقول بأنها لم تخصص القدر اللازم للتعليم، ولم تهتم بتحسين نوعيته. لقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤م، إلى أنّ التعليم السائد في العالم العربي هو من نوع التعليم التلقيني الذي لا يسمح بالاستكشاف والتنبؤ والإبداع. كما أنه . في الغالب . يقوم على الحفظ، وليس هنالك تركيز على التعليم التقني، بل ينتشر التخصص في حقل العلوم الاجتماعية في العالم العربي بشكل لافت للنظر.

إن ضعف الموارد في العالم العربي بشكل عام، وعدم تخصيص نسبة معقولة للتعليم، ساهما في إضعاف البنية التحتية اللازمة لقيام مجتمع المعرفة، وتعد هذه المشكلة من التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق مجتمع المعرفة في العالم العربي.

٥/ ضعف وسائل الإعلام والاتصال الحديثة:

إذا استثنينا بعض الفضائيات العربية القليلة مثل قناة الجزيرة وقناة العربية وبعض الصحف العربية المشهورة، فإنّ أغلب وسائل الإعلام العربية تعاني من خلل واضح يقعد بها عن أداء رسالتها بالصورة المثلى، ولا شك أن ضعف وسائل الإعلام - باعتبارها أهم آليات نشر المعرفة - يسهم في تأخير الوصول

× المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والبحرين، وقطر، والكويت.

لمجتمع المعرفة المنشود.

٦/ الفشل في نقل التقنية للعالم العربي:

لقد سبقت الإشارة إلى أن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع القادر على (إنتاج المعرفة وتسويقها)، وليس الذي يكتفي باستيراد وسائل الإنتاج واستخدامها. إلاّ أن ما حدث في العالم العربي هو نقل لوسائل الإنتاج وليس التقانة ذاتها، ويعود ذلك طبقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٣م إلى الأسباب الآتية(١٩):

١/ الاعتقاد الخاطئ بإمكانية بناء مجتمع المعرفة من خلال استيراد نتائج العلم بدون الاستثمار في إنتاج المعرفة محلياً.

٢/ الركون في تكوين الكوادر العلمية إلى التعاون مع الجامعات ومراكز البحث في البلدان المتقدمة معرفياً، دون الاهتمام بخلق التقاليد العلمية التي تؤدي إلى اكتساب المعرفة عربياً.

٣/ غياب سياسات رشيدة تضمن تأصيل القيم والأطر المؤسسية الداعمة لمجتمع المعرفة.

٤/ عدم وجود نظم فعالة للابتكار.

وبما أنَّ الاستثمار في وسائل الإنتاج لا يعني نقل التكنولوجيا، فإنَّ واقع العالم العربي يقول بأن ممارساته قادت فقط إلى تبديد الموارد التي استثمرت في البنى التحتية ورأس المال الثابت.

إنّ نقل التقانة وتوطينها وإنتاج المعرفة، هو الذي يقود إلى مجتمع المعرفة في العالم العربي، وهو ما يتطلب إستراتيجية جديدة في التعامل مع التقانة والمعرفة بطريقة تؤدي - في النهاية - إلى مجتمع المعرفة المنشود في العالم العربي.

شروط تحقيق مجتمع المعرفة في العالم العربي:

١/ القضاء على الأمية الأبجدية وتخفيض الأمية التكنولوجية كما أشارت الدراسة. وهذا يتطلب أن تولي الدولة اهتماماً أكبر لمحو الأمية الأبجدية والتكنولوجية كهدف إستراتيجي تخطط له تخطيطاً علمياً وترصد له الأموال اللازمة لذلك، مع ابتداع وسائل التحفيز للالتحاق بفصول محو الأمية.

٢/ لابد أن يكون المسؤولين وصناع القرار في العالم العربي على وعي تام بالتطورات العالمية، ودور المعرفة في رسم حاضر ومستقبل الأمم، وضرورة التخطيط لزيادة التعليم كماً ونوعاً، والعمل على توطين التكنولوجيا في العالم العربي وليس فقط استيرادها للاستخدام.

٣/ ترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة، وهو مبدأ يتفق والقيم الاجتماعية العربية المستمدة من الإسلام وقول الرسول (ﷺ): «أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد».

٤/ السعي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بحيث يقوم على المعرفة أكثر من اعتماده على العمل ورأس المال.

(١٩) تقرير التنمية الإنسانية للعالم العربي للعام ٢٠٠٣م، ص٥.

٥/ وأخيراً، فإنَّ تحقيق مجتمع المعرفة يحتاج - بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه - إلى دعم مؤسسي من الدولة للتعليم، ويتطلب زيادة الإنفاق على التعليم الجيد الاستكشافي وليس التلقيني، والتركيز على التعليم التقني والفني، كما يتطلب توفير البيئة المناسبة للبحث العلمي، والتي تتمثل في إتاحة الحرية الكاملة للبحث العلمي، بالإضافة إلى توفير معدات البحث العلمي وأدواته، والسعي إلى تأهيل وتدريب العاملين في حقل التعليم، وتشجيع البحث العلمي، وتوفير الحياة الكريمة للباحثين والعلماء؛ حتى يتفرغوا للبحث ويبدعوا فيه.

ومع ذلك لابد من التأكيد على أن العقبة الحقيقية التي تخنق التنمية ليس ندرة الموارد ولا نقص التمويل، وإنما غياب إنسان التنمية.. إنّ اليابان لا تملك الكثير من الموارد الطبيعية ولكنها استطاعت أن تحقق نهضة شاملة بسبب امتلاكها لإنسان التنمية (٢٠).

إن إيجاد إنسان التنمية يقتضي توفير التعليم الجيد. ومن أجل الوصول إلى هذا التعليم الجيد والراقي يقترح البعض مفهوم «الشجرة التعليمية» بدلاً عن «السلم التعليمي».

إنّ مفهوم الشجرة التعليمية يفيد معنى البناء المستمر الذي يجعل التعليم كيانا حيّا دائم الحركة والنمو، وهو ينطوي على فكرة وجود جذع مشترك وهو التعليم الأساسي، ولكنه ينطوي كذلك على وجود فروع وأغصان متعددة وتمكين للمتعلمين أن يتسلقوا رأسياً إلى أعلى فروع الشجرة كما يمكنهم الانتقال من فرع إلى آخر أفقياً.

إنّ السلم التعليمي له بداية محددة، وتسلسل محدد، ونهاية محددة، أمّا مفهوم الشجرة التعليمية فله بداية فقط، وهو متنوع في تسلسله وليس له سقف محدد (٢١).

إن التعليم المطلوب هو الذي يحقق أهداف التنمية ويخلق إنسان التنمية. إنّ التعليم المطلوب. كما لخّصه د/ علي حبيش في كتابه القيمّ (الموجة الثالثة وقضايا البقاء) فهو:

«تعليم يحفظ للأمة هويتها وتميزها وخبرتها ... تعليم يعتمد على التكنولوجيا ... تعليم ينتقل بالأمة من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية، ومن التخصص الضعيف إلى المرونة والمعرفة الشاملة، ومن المركزية إلى اللامركزية، ومن التنظيم الهرمي إلى التنظيم الشبكي... ومن النمطية إلى التميز، ومن الخيار الواحد إلى الخيارات المتعددة» (٢٢).

لكن الواقع يقول بأن بين مجتمع المعرفة المنشود والواقع العربي الماثل بون شاسع، مما يتطلب بذل جهود مضنية وصبر دؤوب من أجل الوصول إلى مجتمع المعرفة المنشود، كما يتطلب الأمر تخطيطاً دقيقاً لتحقيق هذا الهدف، وأن يكون الاهتمام بمجتمع المعرفة في صميم الخطط القومية التي تتبناها الدول العربية مستقبلاً.

(٢٠) علي حبيش، الموجة الثالثة وقضايا البقاء، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي رقم ٢١٠، يونيو ٢٠٠٥م، ص٦.
(٢١) المرجع السابق ص٨.
(٢٢) المرجع السابق ص٧.

■ خلاصة:

نخلص مما سبق إلى أن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يكون قادراً على إنتاج المعرفة وتسويقها، وأن تشكل نسبة الإيرادات الآتية من تسويق هذه المبيعات نسبة مقدرة. هذا - بالطبع - إضافة إلى استخدام التقانة والمعلومات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

إن مجتمع المعرفة يمثل أهم سمات العصر الذي نعيشه الآن، وقد بلغت الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي شأوا بعيداً في هذا المضمار.

لا يزال العالم العربي يخطو خطواته الأولى بتعثر نحو مجتمع المعرفة، وعلى الرغم من الموارد المالية التي يتمتع بها العالم العربي خاصة منطقة الخليج العربي، إلاّ أنّ الفهم القاصر في التعامل مع التقانة وعدم التركيز على نقل التقانة وتوطينها في العالم العربي أدى إلى غياب مجتمع المعرفة عن العالم العربي.

ساهمت عوامل أخرى مثل قلة الصرف على التعليم والتقانة، بالإضافة إلى غياب الحريات بالقدر الذي يسمح بالبحث العلمي المجرد، وغياب القدرة العربية على الإبداع والابتكار بسبب رداءة التعليم وقلته في العالم العربي، أسهمت كل هذه العوامل في غياب مجتمع المعرفة عن العالم العربي.

إن مستقبل مجتمع المعرفة في العالم العربي يتوقف على الوعي العربي بأهميته، وتخصيص نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للصرف على التعليم، والسعي لتوطين التقانة في العالم العربي، وإفساح الحريات أمام الباحثين العرب لإجراء بحوثهم في نزاهة وموضوعية.